http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2031) السنة الثامنة - الأربعاء (2) شباط 2011

بالعربي الصريح

رأس واحد ولتذهب الدولة للجحيم

علي عبد السادة

أستعير، قبل توجيه تهمة التفرد للأحزاب الحاكمة، مقولة المفكر الامريكي اليساري فرانكلين آدمز: "عندما يَقُول المعلقون السياسيون (كُلّ رجلٍ مُفَكِّر) يَعْنونَ أنفسهم.. وعندما يُناشد المرشحون (كُلّ ناخب ذكي) يَعْنونَ كُلّ شخصَ سَيُصوّتُ لصالحهم".

هكذا يقول كل أعضاء ائتلاف دولة القانون حين يدافعون، بجمل مستنسخة محفوظة عن قرار الحكومة: "القضاء لن يتراجع عن قرار ربط الهيئات، وان حدث فان الأزمات ستحل في البلاد".

دون شك هم يعنون مساحة نفوذهم (الأزمات ستحل)، ويقصدون الالتزام بما يقول زعيم دولة القانون (المحكمة لن تتراجع). وكأنهم يتحدثون نيابة عن القضاء، ويؤشرون، بمعنى ما، أنهم قادرون على مسك السلطات، كل السلطات، دون أن يكلفهم ذلك سوى تلاعب بسيط بالألفاظ.

هم يعرفون كل شيء، يدركون مصلحة البلاد أكثر من غيرهم، وان ما يقوله سنان الشبيبي (البنك المركزي) مجرد إنشاء، وما يخشى منه رحيم العكيلي (هيئة النزاهة) لا يعدو كونه أوهاماً، وان ما يربك فرج الحيدري (مفوضية الانتخابات) ليس سوى صدمة خفيفة من جديد نزعات الحكومة. كل هؤلاء لا يفقهون شيئا في حرفة إدارة الدولة!؟

احد النواب – يمكننا اعتباره من صقور دولة القانون – قال: "رئيس الوزراء لا يحب رأسين في البلاد، وهذا مبرره لسحب السلطات". حين تحدث كان يظن ان مخاوف نوري المالكي من تشتت الدولة بين رؤوس مختلفة متصارعة على الدوام، متشاركة اليوم باتفاق حكومة وحدة، وانه لن يستطيع تحقيق شيء من وعوده بالاستقرار والتقدم مع هذه الازدواجية.

هنا، لن نناقش دولة القانون في خيارها الشراكة، وهو رهان عراقي وطني كان بإمكانه تسوية الخلاف وطي صفحة مريرة من التجاذبات، لكن من الصعب بمكان إهمال المخاوف من تحول نظرية (الفوضى وتعدد الرؤوس) إلى تطبيق حي لحالة (رأس واحدة وليذهب الآخرون إلى الجحيم). طبعا يحدث هذا الميل في التفرد بينما ينشد العراقيون ليل نهار مع أمثولة تونسية وأخرى مصرية لا تزال تشتعل في ميدان التحرير، والشكوى في النموذجين من صدامين عربيين طال وقتهما.

رئيس الوزراء، الذي كما اعرف يراقب وسائط الرأي العام وعددا قليلا من الصحف العراقية، يعرف جيدا أن جمهورا بدأ يقلق مما يبشر به ويخطط إليه، سيما وان خطابه اليومي المتعدد المصادر ينطوي على نية مخيفة لحصر كل السلطات بيد رئيس الحكومة.

ما يعني، في ضوء ذلك، أن الخوف من تشتت النظام هو في أصله رغبة في تغيير النظام – من المعروف أن المالكي معجب بالنظام الرئاسي على الطريقة الأمريكية – ويعني أيضا، مشروعا كهذا (مسك السلطات بيد واحدة) يعد، دون أدنى شك، تقدمة لنظام شمولي.. يحدث هذا التفكير في ظل بيئة عراقية لم تشف بعد من أعراض صدام حسين، وان جمهورا عريضا لا يزال بحاجة إلى إدراك الزمن الديمقراطي.

لا زلت أستعير من فرانكلين آدمز، يقول: "الدولة.. هدفها إسعاد الناس، وعمادها: قبولهم". ولا زلت أقارن: ما تفعله الأحزاب الحاكمة، تحديدا تلك التي تتصدر مشهد النفوذ، يسعون إلى دولة هدفها إسعادهم، تهنئتهم بمزيد من الصلاحيات، وتعزية آخرين بفقدانها، ما تفعله تلك الأحزاب إسعاد صقورها بفوز معارك القوة، دون الاهتمام بالعماد، كما يقول آدمز، قبول الناس.

والناس لا يسألون.. يعرفون، لا ينشغلون بتأخر الخدمات، وعوق المواطنة، واعوجاج برامج الانتخابات، لا يرهقون أنفسهم في سؤال الحكومة عن الكهرباء والعمل والسكن، فملعب الحكومة لا يزال في شوط توزيع النفوذ، وان الصراع على حجم القوة سيتطلب أوقاتاً أضافية. لذلك يعرف الناس جواب النافذين سلفا: "انتظرونا نفرغ من حصصنا قبل كل شيء".

لكنهم يسألون ويأملون الجواب: "دولة الرئيس المالكي.. هل تود نظاماً شمولياً؟ اخبرنا رجاءً.

البرلمان يكتفي بسؤال الاتحادية وموقف رئيسه "غير واضح"

مصدر قضائي: المحكمة تتعرض إلى ضغوط.. وتخشى التقاطع مع الحكومة

- الشبيبي: تداعيات خطيرة للقرار على أرصدة العراق في الخارج
- العكيلي: أخشى أن تستخدم الحكومة النزاهة كسلاح سياسي
- الحيدري: مفوضية الانتخابات ستفقد حيادها أمام المجتمع الدولي

سنان الشبيبي

فرج الحيدري

رحيم العكيلي

بغداد/ اياس حسام الساموك

بينما اكتفى البرلمان بـ"سؤال المحكمة الاتحادية" حول قرارها بربط الهيئات برئيس مجلس الوزراء، دون توضيح موقف الرئاسة منه، ازدادت وتيرة الانتقادات من قبل جهات مختلفة على إشراف الحكومة على الهيئات المستقلة.

وضيف البرلمان أمس الثلاثاء رؤساء هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات وهيئة الإعلام والاتصالات إضافة إلى محافظ البنك المركزي لمناقشة قرار المحكمة الاتحادية حول الهيئات المستقلة.

وناقش المجلس قرار المحكمة الاتحادية الخاص بالهيئات المستقلة حيث اوضح سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي انه وفقا للدستور فان البنك المركزي يكون مسؤولا امام مجلس النواب حصريا دون غيره من السلطات، مؤكدا أن البنك يتمتع بالاستقلال في مهامه ولا يتلقى أي تعليمات من أية مؤسسة أو هيئة إضافة إلى انه يتمتع بالاستقلالية المالية، مشيرا إلى أن العلاقة مع الحكومة تقتصر على المشاورة في الأمور المالية.

وعبر الشبيبي عن الخشية من التداعيات الخطيرة لقرار المحكمة الاتحادية على البنك المركزي وخاصة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالأرصدة المالية في الخارج التي مازالت محفوظة من الدعاوى القضائية لحد الآن.

من ناحيته تحدث رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة عن أهمية استقلالية عمل الهيئة والتعاون مع السلطات الثلاث مشيرا إلى أن هيئة النزاهة تعمل بموجب التزام دولي يتوجب على العراق احترامه للحفاظ على استقلاليتها وفقا لقانون هيئة النزاهة والنصوص الدولية لمكافحة الفساد التي تم المصادقة عليها عام ٢٠٠٨.

ونبه العكيلي إلى خطورة أن ترتبط الهيئة بجهة معينة على حساب أخرى لأنه يمكن أن تستخدم كسلاح ضد الجهات الأخرى لافتا إلى ضرورة أن يكون عمل الهيئات المستقلة مع السلطات على أساس التعاون والتنسيق والتكامل لا على أساس الجهة الأعلى أو الأدنى.

بدوره شكا برهان الشاوي رئيس هيئة الإعلام والاتصالات من تأخر تشريع قانون ينظم العمل في المجالات التي تهتم بها الهيئة معتبرا أن بعض جوانب قرار المحكمة الاتحادية يلفه الغموض.

وتباينت مداخلات النواب بشأن قرارات المحكمة الاتحادية فيما اعتبرها البعض ملزمة وغير قابلة للطعن متسائلين عن مدى نية المجلس للبت بهذه القرارات، رأى آخرون ضرورة النظر بتلك القرارات.

في حين أشار رئيس المجلس إلى انه يمكن توجيه سؤال للمحكمة الاتحادية ولا يجوز حضور قاضي إلى مجلس النواب للإجابة على الأسئلة لأن القضاء غير مسؤول أمام المجلس مؤكدا توجيه استفسار إلى المحكمة الاتحادية بشأن القرار بالإضافة إلى تشكيل لجنة من أعضاء اللجنة القانونية والذين ساهموا في كتابة الدستور وسيطلع المجلس على قرارات هذه اللجنة مبينا انه سيكون رئيسا للجنة استجابة لطلبات النواب.

القضاء مُسيس

في المقابل، أشار مصدر قضائي رفيع المستوى رفض الكشف عن اسمه، في تصريح لـ"المدى" إلى أن أحدا لا يستطيع الطعن بقرارات المحكمة الاتحادية العليا كون قراراتها ملزمة للجميع، مستدركا بالقول "إن القضاء العراقي دائما ما يتعرض إلى ضغوطات الحكومة، موضحا أن المحكمة توسعت في تفسيرها للقرار كثيرا، فالنص الدستوري يتحدث عن دوائر غير مرتبطة بوزارة ولا يتحدث عن هيئات مستقلة كون الأخيرة لها قانون خاص يحكمها".

وأضاف المصدر "القضاء العراقي لا يزال على يعمل وفق النهج القديم، الذي يخشى مخالفة توجهات الحكومة"، فضلا عن وجود ضغوطات مباشرة من قبل الساسة من خلال اتصالهم بالقضاة المشرفين على القضية المعروضة أمامهم، معربا عن اعتقاده في أن يكون القرار الأخير هو الآخر نتيجة ضغوطات سياسية وحكومية على المحكمة الاتحادية.

المفوضية تحذر

من جانبها حذرت المفوضية العليا للانتخابات من مخاطر قرار المحكمة الاتحادية العليا كونه سيعطي نظرة سلبية على طبيعة الانتخابات في المرحلة القادمة، إلا انه شدد في الوقت نفسه على ضرورة معرفة طبيعة الخضوع والارتباط حتى يتسنى للهيئات المستقلة أخذ موقف معين من القرار.

رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري وفي تصريح لـ"المدى" عقب جلسة مجلس النواب التي ضيّف فيها رؤساء الهيئات المستقلة، ذكر انه حين صدر قرار المحكمة الاتحادية العليا جرى اجتماع بين رؤساء الهيئات المستقلة ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي تم الاتفاق فيه على أن يضيف مجلس النواب رؤساء هذه الهيئات وهو ما تم يوم أمس.

وأضاف الحيدري انه جرى خلال الجلسة مناقشة مخاطر هذا القرار على عمل المفوضية العليا للانتخابات من الجوانب القانونية والإدارية والمالية والفنية، متابعا أن الأمر سيؤثر سلبا على نظرة المجتمع الدولي نحو المفوضية كون المفوضية ستخضع إلى السلطة التنفيذية، موضحا أن قانون المفوضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ نص وبشكل صريح على أنها تخضع لمجلس النواب.

وبين الحيدري انه جرى الاتفاق على تشكيل لجنة من الذين شاركوا في كتابة الدستور، وفقهاء القانون من اجل تقديم طلبات لتفسير أوسع من المحكمة الاتحادية لمعرفة طبيعة هذه التبعية والخضوع، فإذا كان شكليا فأن الأمر ليس فيه حرج، أما إذا كان الارتباط فعليا ويتطرق إلى مسائل واسعة النطاق فلكل حادث حديث.

واختتم الحيدري كلامه بالتطرق إلى المشاكل الكبيرة التي سينطوي عليها خضوع المفوضية إلى مجلس الوزراء إذا ما شكلت حكومة أغلبية سياسية، فنظرة المعارضة لها ستكون سلبية بشكل أكيد.

من جانبها أكدت مجلس القضاء الأعلى وعبر المتحدث باسم القاضي عبد الستار البيرقدار في اتصال هاتفي مع "المدى" أن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يرفع دعوى كي يحول تبعية الهيئات المستقلة إلى مجلسه إنما قدم طلبا إلى المحكمة الاتحادية لتفسير النص الدستوري.

الرقابة المالية.. لسنا المعنيين

وفي السياق ذاته أكد ديوان الرقابة المالية أن القرار وبقدر تعلق الأمر به ربط عمله بمجلس النواب لا بمجلس الوزراء كونه جهة رقابية لا تنفيذية.

مدير الديوان عبد الباسط تركي أوضح في اتصال هاتفي مع "المدى" أن ديوانه رقابي لا تنفيذي وبالنظر إلى قرارات المحكمة الاتحادية العليا فأنه يربط الهيئات المستقلة ذات الطابع التنفيذي، متابعا انه حين ابلغ بالقرار جرى الاتصال من قبله بالمحكمة الاتحادية العليا وتبين أن القرار في الفقرة الأولى يربط الهيئات المستقلة بالبرلمان للإشراف عليه إلا انه في فقرة أخرى يقول إن الهيئات ذات الطابع التنفيذي تخضع لولاية مجلس الوزراء، مشددا على وجود قرارات سابقة للمحكمة في الموضوع ذاته.

فتاوى غير ملزمة

وفي هذا الخصوص قال القاضي وائل عبد اللطيف في حديث لـ"المدى" انه كان من المفترض على المحكمة الاتحادية إصدار فتوى بهذا الخصوص والأخيرة هي غير ملزمة وفق القانون أي تبيان الرأي، معربا عن اعتقاده في أن المحكمة خالفت الصواب عندما أصدرت قراراً ملزما بهذا الخصوص فلا توجد هنالك خصومة كي يصدر قرار قضائي إنما ما طلب منها هو إبداء رأيها وعلى المحكمة عدم تجاوز ما طلب منها.

وأضاف عبد اللطيف وهو عضو في الائتلاف الوطني أن العراق أراد في بداية الأمر تأسيس دولة مؤسسات من خلال فصل البنك المركزي عن وزارة المالية وفصل مجلس القضاء الأعلى عن وزارة العدل، فمن غير الممكن الآن إرجاع الحال إلى المركزية في القرار، مشددا على أن هذا التوجه يتجاوز فيه الساسة إرادة المشرع الذي أراد أن تكون هذه الهيئات المستقلة بعيدة عن التسيّس، موضحا أن جميع السلطات هي وليدة مجلس النواب وبالتالي يجب أن تخضع إلى رقابتها بما فيها مجلس الوزراء والهيئات المستقلة.

بيد أن المحامي حسن شعبان شدد على ضرورة أن تنأى المحكمة الاتحادية العليا بنفسها عن الخوض في الأمور التي فيها جانب سياسي على اعتبار أنها ليست صاحبة الاختصاص الكامل.

وأوضح شعبان في اتصال هاتفي مع "المدى" أن المحكمة الدستورية التي يفترض أن تشكل للنظر في هذه القضايا هي من المفترض أن تكون صاحبة الاختصاص، مؤكدا أن لجوء المحكمة الاتحادية إلى تفسير النصوص الدستورية خارج صلاحيتها، و يجب أن يكون فيه حذر رغم تخويل القانون لها لحين تشكيل المحكمة الدستورية التي هي صاحبة الاختصاص حتى لا توقع الاتحادية نفسها في إشكالات سياسية.

مواقف متناقضة

من جانبها، قالت عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني حنان الفتلاوي إن قرارات المحكمة الاتحادية العليا والخاصة بالهيئات المستقلة هي قرارات ملزمة وحاسمة دستوريا ولا تخضع لأمزجة بعض القوى والشخصيات.

وأضافت الفتلاوي أن على الجميع العمل بمواد الدستور العراقي ومواده أعطت لقرارات المحكمة الاتحادية الصفة الباتة والملزمة وغير القابلة للنقاش إن كانت ترضي طرفا أو تعكر مزاج طرف آخر. حسب قولها.

وتنص المادة ٩١ الدستورية على إن قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة.

لكن عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية عالية نصيف قالت إن البرلمان وخلال جلسته أمس ناقش قرار المحكمة الاتحادية حول الهيئات المستقلة وتأثيراتها على عملها.

وأضافت نصيف لوكالة إيبا إن قرار المحكمة الاتحادية فيه تلاعبا واضحا بألفاظ الدستور خاصة في ظل وجود هيئات لها استقلاليتها الكاملة كالبنك المركزي العراقي وأية محاولة للتأثير على هذه الاستقلالية تعرض العراق للكثير من الإجراءات السلبية خاصة بمسألة الدائنين.

وكانت المحكمة الاتحادية قد أصدرت قرارا بربط الهيئات المستقلة برئاسة مجلس الوزراء والذي اعتبرته قوى وشخصيات سياسية قرارا سلبيا يفقد هذه الهيئات استقلاليتها.

وفيما يتعلق بإجراءات مجلس النواب بخصوص إلزامية قرارات المحكمة الاتحادية حسب الدستور أوضحت نصيف إن المجلس لديه عدة خيارات منها استدعاء اعضاء المحكمة إلى مجلس النواب لمناقشة وتفسير قرارها أو أن يسعى لسن قانون للمحكمة يرتب عملها. حسب قولها.

من ناحية أخرى، أكد نائب عن التحالف الوطني أن النواب الذين يعارضون قرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة مجلس الوزراء لا يلمّون بطبيعة عملها، مبينا انه لا يحق لمجلس النواب نقض قرار المحكمة، تحت طائلة اعتباره خرقاً دستورياً يكرس تداخلاً بين السلطات.

وقال عباس البياتي إن "بعض الأصوات التي ارتفعت معارضة قرار المحكمة الاتحادية القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة مجلس الوزراء، لا يلم أصحابها بحقيقة عمل هذه الهيئات".

وأضاف النائب عن ائتلاف دولة القانون أن "قرارات المحكمة الاتحادية أجلست هؤلاء النواب على كرسي النيابة، وصادقت على نتائج الانتخابات، وعلى تشكيل الحكومة الجديدة، وعندما قالت المحكمة كلمتها في ما يتعلق بالمرجعية التي ينبغي على الهيئات المستقلة أن ترتبط بها، ارتفعت بعض الأصوات مطالبة بإلغاء المحكمة وبعدم الالتزام بأوامرها"، معتبراً أن "هؤلاء يكيلون قرارات المحكمة الدستورية بمكيالين"، بحسب قوله.

ولفت البياتي إلى أن "الهدف من تضييف مجلس النواب عدداً من الهيئات في جلسته اليوم لا علاقة له بمناقشة قرار المحكمة، لأنه بات ملزما بحسب الدستور العراقي"، مبينا انه "يتوجب على الهيئات الالتزام بالقرار، كما لا يحق لمجلس النواب ان ينقض قرار المحكمة، لأن خطوة من هذا النوع، تكرس نوعاً من التداخل بين السلطات يتعارض مع الدستور العراقي الذي يراعي الفصل بينها، باعتبار أن المحكمة هي جهة قضائية، والبرلمان سلطة تشريعية".

ولاقى قرار المحكمة الاتحادية ردود فعل معارضة من قبل عدد من الكتل السياسية البارزة، فوصف التحالف الكردستاني، في الـ٢٠ من الشهر الماضي، قرار المحكمة الاتحادية بـ"غير الناجح"، معتبراً أنه ينتقص من استقلالية عمل هذه الهيئات، كما اعتبرت القائمة العراقية على لسان المتحدث باسمها حيدر الملا أن القرار يشكل انقلاباً على الدستور، مطالبة رئاسة مجلس النواب وقادة الكتل السياسية باتخاذ موقف حازم تجاه حماية الديمقراطية في العراق.